

## «هال» في ليل حالك؟



جمال أحمد الظاهري  
aldahry1@hotmail.com

## بابا استلمت؟



معاذ القرشي

## ماسي التشطير ..



محمد العزيزي

■ ذات مرة كنت في مهمة صحفية لرصد انطباعات أبناء مناطق التماس لدولتي ما قبل الوحدة المباركة .. ومن خلال تلك الجولة أحست بفلا أن المواطنين الذين كانوا يعيشون على حدود الشمال والجنوب مناطق التماس هم من ينعمون وبشعرون بفضل وخبرات الوحدة اليمنية بحق وحقيقة .. هذه الملامح تلهمها منذ الوهلة الأولى للقارئ بهم ورسوّال لهم عن التشطير وحياتهم التي عاشوها لفتره ما قبل تاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٠ .. ردوهم كانت بسيطة لكن ابتسامتهم عندما يتذكرون تلك الأيام تجدها متقدة بالأسى والأحزان .. وجوههم ترمي ملامحها بفعل أحداث ومامسي الأنس وسياسة الصالح الآية والشخصية وصراع نظام ذلك المرحلة من تاريخ اليمنيين .. هؤلاء الناس من أبناء الوطن العالي عشوا سنوات من الخوف والقلق والفرز على خط التناس لم يكونوا يستلقون يوماً أو ليلة من ليالي الحال عز وجمل إلا بعد أن يكونوا قد دونوا وصايمهم ووضعوها تحت الوسادة أو الفراش أو الحصيرة .. قبل أن تخلد أعينهم للنوم أو الراحة من شفاء نهار لا يعرف الرحمة ..

استمعت من بعض أولئك الإخوة قصص ومامسي لا يخليها شباب اليوم وحتى منهم في سني .. خصوصاً عندما يصف لك أحدهم أنه لم يحمل كل يوم بأكثر من فجر يطل عليه دون خوف أو تهديد؛ وأنه وأبناء جلدته من سكان حزام أو حدود دولتين لم تكن غاية أماناتهم إلا العيش دون مغصبات التخابر وفهم الخيانة والعملة للشطر (ش) أو الشطر (ج) ..

كان حلم مزارعي تلك المناطق لا يزيد عن أمنية الذهاب إلى حقوقهم دون تفتيش أو مطاردة لهوام الليل وتقارير زوار الفجر .. وأعتقد من خلال ما تلمسه من أحابيهم أنهم من أسعد اليمنيين وأكثرهم فرحة بارتفاع اليمن الواحد .. ورغم أن أبناء الشعب على اعتاب الاحتفال بالعيد الوطني الـ١٤ أكتوبر الجيدة إلا أن أبناء خطوط التناس لا يحتفلون بتلك الحساسة التي تظهر عند غيرهم من أبناء الوطن .. لأن ثورة ٢٦ من سبتمبر وإذ أكتوبر تذكرهم بالآلام والآنس التي كابدوا طوال فترة الفرقه والشتات .. خاصة وأن رعب وأحوال تلك المرحلة ما تزال عالقة في آذانهم وعقولهم .. مع ذلك دعونا نلتقط منهم العذر وندعوهم لنسopian الماضي ليشاركونا أفرادنا والشعب اليمني عاماً بالاحتفال بالعيد الوطني لثورة ١٤ أكتوبر وما قدمه أبناء الوطن من تضحيات عظيمة من أجل التحرر من الاستبداد والاستعمار .. كل عام والجميع واليمن بآلف خير ..

سحابة صيف عابرة ليعلموا وسيقدمون كل ما تكون قد جافت أحداً - على استحياء ليشعر بها الآخرون ولكن دون جدوى.. أو كما يقول الشاعر:

لقد أسمعت لو ناديت حياً

ولكن لا حياة من تنادي

لقد قاتلت الصحبية بعمل دعائي لأعضاء الحزب

عيدها الخمسين، كانت تعبر عن معاناته، ولكن بشعور فرائحي يداري الآلام.. ولكن من عساه إعلان للصحيفة قاتلت بشر أسمائهم والمبالغ المستحقة عليهم، ولم يتوقف النشر إلا بعد أن

سددوا ما عليهم صوت العمال.. تذكرت هذا عندما علمت أن المؤديات لدى الغير للمؤسسة

إذا حصلت تستطيع أن تحل مشكلتها

وفي الأخير.. أي مسؤول لن تكون معه العصا السحرية لإصلاح الوضع الذي تعانيه مؤسسته إذا لم يتعاون الجميع معه بالفعل وليس بالشعارات الجوفاء، أو أخذ مواقف هي

ال الأربع.. لم تعد الهجرة إلى الحبشة مجده، بحثاً عن ملك لا يظلم عنده أحد إلا لافعلنا، بل سنظل نحصل أصوات ومعاناته بمدون ممدون كمداً

وحسرة بل شباباً يشيرون عند الفجر من هول ما يلقونه من معاناة..

الحل يمكن أن يوجد وذلك إذا تعاون الجميع ووقفوا صفاً واحداً وقدموا مصالح مؤسستهم للهدم أقرب منها للبناء..

وبيورنا نقول: لا تستحق هذه المؤسسة العريقة دعوة مخلصة من العمق لكنها تجدر آذاناً صاغية..

هذه المؤسسة لأن يتعاونون من مكان عمله ومن

خلال دوره في إيصال معاناته بيتاً الكبير

لا يمكن أن يطالب بالواجبات دون أن يجد العاملون فيها حقوقهم ليعلوا في أجواء أسرية مستقرة.. هذا هو مطلب موظفي مؤسسة

الثورة يحدوه أمل في أن تكون معاناتهم محبب؟!

وبيورنا نقول: لا تستحق هذه المؤسسة العريقة أن تحظى بزيارة شيبة بتركة الرجل الريض، بل تركه أشد مرضًا من مرض رجل

الدولة العثمانية، لكن الواقع أجمل مطربعات

هذه المؤسسة على الاستمرار لعظمة دورها وأهميتها، إخلاصاً للقارئ الكريم، إلا أنها

تقسم بهذا العمل وفق مقوله: (مبرأ أخال لا

إيصال أصوات كثيرة من العاملين في المؤسسة

إلى أصحاب الشأن عليها تجد آذاناً صاغية..

فالمؤسسة ورثت تركه ثقلة شيبة بتركة الرجل

بسندورها، ليقف عند معاناته يطول شرحها.

لا يمكن أن يطالب بالواجبات دون أن يجد العاملون فيها حقوقهم ليعلوا في أجواء أسرية

مستقرة.. هذا هو مطلب موظفي مؤسسة

الثورة يحدوه أمل في أن تكون معاناتهم

محبب؟!

فتدنت مستوياتهم المعيشية وأدائهم الوظيفي، إلى جانب شحة المواد

والتجهيزات الضرورية لتنفيذ مهمات ونشاطات الدولة

الخدمية والإنتاجية.

وكانت نفسل أن يتجه أعضاء حكومة التغيير فور تعينهم إلى معالجة

أسباب الفساد في وزاراتهم ومؤسساتهم، من خلال إصلاح الدوائر

والهيكلية وتفويض السلطات وتحديد المسؤوليات وتفعيل دور الرقابة

وتطبيق مبدأ الشفافية في كل العمليات الإدارية والمالية وتعزيز الثقة

والتواصل بين قيادات المؤسسات الحكومية والموظفين وضمان مشاركتهم

في اتخاذ وتنفيذ القرارات في كافة مستويات الوظيفة العامة، مع تفعيل

مبادئ الثواب والعقاب بقوه وحرز، لأننا نعتقد أن مثل هذه الإجراءات

قد تسهم في الحد من الفساد المالي والإداري أكثر مما تم اعتماده من

إجراءات.

مستشار الجهاز التنفيذي

لكليات المجتمع

● يعيد الكثيرون الفساد المستفلل في الوزارات والدوائر الحكومية إلى سوء وفشل الإدارة فيها، ويررون أيضاً أن ثورة التغيير هي في المقام الأول ثورة ضد الفساد والفاسدين .. ولهذا فإن القضاء على الفساد في مؤسسات الدولة كان من أهم برامج حكومة التغيير وهدفها الأول، وهو ما تجلى بوضوح في ممارسات وزراء وقيادات الدوائر والمؤسسات الحكومية المدنية والعسكرية على حد سواء.. وقد أحسست بالفعل أن حكومة الوفاق شرعت في تجفيف منابع الفساد منذ الوهلة الأولى من تشكيلها، فكثير من الوزراء والقيادات أدبو حرصاً شديداً في التعامل مع موضوع الفساد وأصرروا على عدم السماح بتمرير أي عملية أو نشاط قد يشتم منه رائحة فساد من قريب أو من بعيد بطريقه مباشرة أو غير مباشرة .. وهذا ما لمسناه بالفعل في مختلف المؤسسات الحكومية.

والخوف من الفساد هو السبب نفسه الذي جعل العديد من الوزراء

وقيادة الدوائر الحكومية التربص والتأني في اتخاذ القرارات، وعدم اتخاذها إلا بعد التأكد من خلوها من الفساد وأنها لن تؤدي إلى أي

فساد في المستقبل.

ونحن إذ نقدر لهم ذلك الحرص الشديد على عدم الوجود في الفساد أو

الاقتراب منه، ونشكر لهم إصرارهم على تجفيف منابع الفساد، إلا أننا

نقول لهم ونذكّرهم بأننا بحاجة إلى معالجة ومكافحة فيروس الفساد الذي

أصاب نظام الوظيفة العامة للدولة، لا تجميد النظام بأكمله أو بعض

أجزاءه بحجة الخوف من الفساد.. كما انتَنوك لهم أن مؤسساتنا تعاني

من الفساد الإداري والوظيفي أكثر من الفساد المالي ، ففي المستوى

القيادي نجد أن معظم الوزراء ورؤساء ومدراء المؤسسات الحكومية

ديكتاتورون بقرارتهم، رغم ما يصرحون به عن ضرورة تفويض وتوزيع

السلطات وتفعيل اللا مركزية الإدارية.. أما عامة الموظفين فلا انضباط

ولا رضي وظيفي ولا مهام أو علاقات وظيفية واضحة بينهم .. ومعظمهم

يجهون أدوارهم و مواقعهم في الهياكل الوظيفية لمؤسساتهم.

وفي ظل هذا الوضع الإداري المحبطى أنه لا داعي للمبالغة من الخوف

من الفساد المالي إلى درجة تعطيل المؤسسات وتجميد بعض أنشطتها

وعدم صرف المبالغ المرصودة لتنفيذها والمماطلة باتخاذ القرارات

الضرورية لتبسيير أعمالها، لأن مثل هذه الإجراءات هي أسباب مباشرة

لاستفحال الفساد الذي يتحاشون الوقوع فيه.

فيذريعة الخوف من الفساد جمدت مشاريع وألغت مناقصات، وهمشت

إدارات بكمال موظفيها، وأعاقت خطط وقرارات مهمة يجب السير في

اتخاذها وتنفيذها، حتى يصل الوضع إلى حرمان الكثيرين من موظفي

الدولة من المكافآت والمستحقات الضرورية لتنفيذ المهام الملكة لهم،

وقد يعود ذلك إلى تأثير الفساد على إنتاجية المؤسسات.

ونحن إذ نقدر لهم ذلك الحرص الشديد على عدم الوجود في الفساد أو

الاقتراب منه، ونشكر لهم إصرارهم على تجفيف منابع الفساد، إلا أننا

نقول لهم ونذكّرهم بأننا بحاجة إلى معالجة ومكافحة فيروس الفساد الذي

أصاب نظام الوظيفة العامة للدولة، لا تجميد النظام بأكمله أو بعض

أجزاءه بحجة الخوف من الفساد.. كما انتَنوك لهم أن مؤسساتنا تعاني

من الفساد الإداري والوظيفي أكثر من الفساد المالي ، ففي المستوى

القيادي نجد أن معظم الوزراء ورؤساء ومدراء المؤسسات الحكومية

ديكتاتورون بقرارتهم، رغم ما يصرحون به عن ضرورة تفويض وتوزيع

السلطات وتفعيل اللا مركزية الإدارية.. أما عامة الموظفين فلا انضباط

ولا رضي وظيفي ولا مهام أو علاقات وظيفية واضحة بينهم .. ومعظمهم

يجهون أدوارهم و مواقعهم في الهياكل الوظيفية لمؤسساتهم.

وفي ظل هذا الوضع الإداري المحبطى أنه لا داعي للمبالغة من الخوف

من الوجود في الفساد المالي إلى درجة تعطيل المؤسسات وتجميد بعض

أجزاءه بحجة الخوف من الفساد.. كما انتَنوك لهم أن مؤسساتنا تعاني

من الفساد الإداري والوظيفي أكثر من الفساد المالي ، ففي المستوى

القيادي نجد أن معظم الوزراء ورؤساء ومدراء المؤسسات الحكومية

ديكتاتورون بقرارتهم، رغم ما يصرحون به عن ضرورة تفويض وتوزيع

السلطات وتفعيل اللا مركزية الإدارية.. أما عامة الموظفين فلا انضباط

ولا رضي وظيفي ولا مهام أو علاقات وظيفية واضحة بينهم .. ومعظمهم

يجهون أدوارهم و مواقعهم في الهياكل الوظيفية لمؤسساتهم.

وفي ظل هذا الوضع الإداري المحبطى أنه لا داعي للمبالغة من الخوف

من الوجود في الفساد المالي إلى درجة تعطيل المؤسسات وتجميد بعض

أجزاءه بحجة الخوف من الفساد.. كما انتَنوك لهم أن مؤسساتنا تعاني

من الفساد الإداري والوظيفي أكثر من الفساد المالي ، ففي المستوى

القيادي نجد أن معظم الوزراء ورؤساء ومدراء المؤسسات الحكومية

ديكتاتورون بقرارتهم، رغم ما يصرحون به عن ضرورة تفويض وتوزيع

السلطات وتفعيل اللا مركزية الإدارية.. أما عامة الموظفين فلا انضباط

ولا رضي وظيفي ولا مهام أو علاقات وظيفية واضحة بينهم .. ومعظمهم

يجهون أدوارهم و مواقعهم في الهياكل الوظيفية لمؤسساتنا.

وفي ظل هذا الوضع الإداري المحبطى أنه لا داعي للمبالغة من الخوف

من الوجود في الفساد المالي إلى درجة تعطيل المؤسسات وتجميد بعض

أجزاءه بحجة الخوف من الفساد.. كما انتَنوك لهم أن مؤسساتنا تعاني

من الفساد الإداري والوظيفي أكثر من الفساد المالي ، ففي المستوى

القيادي نجد أن معظم الوزراء ورؤساء ومدراء المؤسسات الحكومية

ديكتاتورون بقرارتهم، رغم ما يصرحون به عن ضرورة تفويض وتوزيع

السلطات وتفعيل اللا مركزية الإدارية.. أما عامة الموظفين فلا انضباط

ولا رضي وظيفي ولا مهام أو علاقات وظيفية واضحة بينهم .. ومعظمهم

يجهون أدوارهم و مواقعهم في الهياكل الوظيفية لمؤسساتنا.

وفي ظل هذا الوضع الإداري المحبطى أنه لا داعي للمبالغة من الخوف

من الوجود في الفساد المالي إلى درجة تعطيل المؤسسات وتجميد بعض

أجزاءه بحجة الخوف من الفساد.. كما انتَنوك لهم أن مؤسساتنا تعاني

من الفساد الإداري والوظيفي أكثر من الفساد الم